

تقرير رئيس مجلس الإدارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

التزاماً منا بقواعد وشروط الإفصاح المقررة بموجب أحكام اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال الصادرة بالقرار الإداري رقم 2009/1 بتاريخ 18 مارس 2009م ، يعلن بنك نزوى ش.م.ع.ع النتائج المالية غير المدققة للربع المنتهي في 31 ديسمبر 2012م، علماً أن البنك قد بدأ عملياته التشغيلية للجمهور بتاريخ 10 يناير 2013، أي بعد عشرة أيام من إنتهاء الفترة المعلن عنها.

في البداية ونيابة عن مؤسسي بنك نزوى وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للمقام السامي حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه - على موافقته السامية لإنشاء البنوك الإسلامية، التي ما من شك أنها ستضيف رافداً جديداً للقطاع المصرفي في سلطنة عمان ونسأل الله العلي القدير أن يوفق الجميع.

كما يعلم الجميع فإن الطلب على المنتجات المصرفية، التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية في ازدياد، ولقد نمت الصيرفة الإسلامية عالمياً خلال الأعوام الماضية لتصل إلى مايزيد عن ترليون دولار بنهاية عام 2012، وتبلغ الأصول المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون في حدود 127 مليار دولار أي مانسته 12% من إجمال الأصول العالمية الإسلامية وهي في نمو مستمر منذ عدة أعوام، ونأمل بإذن الله تعالى أن تتنامى الصيرفة الإسلامية في السلطنة إلى ما نسبته 20% من إجمالي الأصول المصرفية في السلطنة خلال الأعوام القادمة، ونأمل أن يتحقق ذلك بإذن الله من خلال بنك نزوى وبنوك إسلامية أخرى ونواذ تعمل على إيجادها مصارف السلطنة.

مما لا شك فيه أن هذا الارتباط الواضح بين التوسع في الأصول المالية والنمو الاقتصادي بمعناه الحقيقي يبشر بالخير لصناعة الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان لا سيما وأن السلطنة توفر البيئة المناسبة الداعمة لنمو نشاط الصيرفة الإسلامية سواء من حيث إجمالي الناتج المحلي المرتفع أو الإستقرار السياسي أو معدل النمو السكاني المستقر. فضلا عن الطلب الكبير على المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء من جانب المواطنين أو المقيمين أو الشركات حيث ينتظر الجميع وبلهفة توفر هذه المنتجات المالية في السوق العماني. وقد انعكس ذلك جلياً وواضحاً في الإكتتاب الأولي الذي فاق كافة التوقعات وكانت نسبة رأس المال العماني فيه تفوق الـ 99%.

من المنتظر أن يؤدي الطلب الملحوظ على المنتجات المصرفية الإسلامية إلى إعطاء دفعة كبيرة للنمو الاقتصادي في السلطنة وكنك راند في هذا المجال فإننا ملتزمون بتطوير صناعة الصيرفة الإسلامية لنساهم بدورنا في عملية التنمية المستدامة التي تدور رحاها على أرض السلطنة .

لقد استعان بنك نزوى بالعديد من الخبرات الدولية الإقليمية في الصيرفة الإسلامية ، وقام بتوظيف عدد من الأشخاص ممن تتوفر لديهم المهارات العالية والمعرفة المتممة والخبرة الواسعة والقدرات والمهارات الإدارية ليساهموا معا في إيجاد مجتمع ينعم بالاستقرار والرفاهية. كما قام البنك بالإستعانة بأحدث الأنظمة التقنية في المجال المصرفي وتوظيف أفضل السياسات والإجراءات. في الوقت نفسه، يلتزم بنك نزوى بأن يوفر لعملائه أفضل تجربة مصرفية إسلامية .

الأداء المالي للبنك خلال عام 2012

لقد حصل بنك نزوى على الرخصة النهائية من قبل البنك المركزي العماني بتاريخ 2012/12/19، بعد صدور المرسوم السلطاني رقم 69 / 2012 بتاريخ 2012/12/6 الخاص بتعديل القانون المصرفي العماني.

وبدأ البنك عملياته التشغيلية بنجاح وشه الحمد يوم الخميس الموافق 10/ يناير/ 2013 ولقد تم العمل في ثلاثة فروع في كل من مسقط ونزوى وصحار، ولدينا خطة للتوسع سنعلن عنها في الأيام القادمة بإذن الله تعالى.

لقد باشر البنك عملياته التشغيلية التجريبية في الثالث والعشرون من شهر ديسمبر من العام 2012، حيث بلغ إجمالي موجودات البنك للربع المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2012 حوالي مائة وثمانين وأربعين مليون ريال عُمانى تركزت بشكل رئيسي في الارصدة لدى البنوك والتي نتجت بشكل أساسي من إجمالي حقوق المساهمين المتوفرة لدى البنك .

كما بدأ البنك عملياته للجمهور في العاشر من يناير من العام 2013 بثلاثة فروع في مسقط، نزوى و صحار وذلك لبناء قاعدة من المتعاملين وجذب المودعين وإعادة التمويل والاستثمار من خلال محافظ التمويلات للأفراد والشركات.

إن النتائج غير المدققة تظهر أن اجمالي الخسائر للبنك للفترة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر هو حوالي أربعة ملايين وثمانمائة ألف ريال عُمانى نتجت بشكل كلي من بناء بنية تحتية صلبة للبنك من خلال الإستثمار في الموارد البشرية وبرامج تقنية المعلومات وتجهيز الفروع والإدارة العامة، كل ذلك خلال فترة التمهد للحصول على الترخيص النهائي، وقد تكونت هذه المبالغ من مصاريف ما قبل التأسيس بالإضافة إلى مصاريف ما قبل التشغيل، علماً أن البنك لم يتمكن من توظيف أي من رأسماله قبل حصوله على الترخيص النهائي الذي صدر بتاريخ 29 ديسمبر 2012، كما ذكر أعلاه. إلا أن ذلك متوقع لدى تأسيس أي بنك جديد، ناهيك عن كونه أول بنك إسلامي في السلطنة مع ما يتطلب ذلك من إعداد دراسات وإجراء إستثمارات في هذا المجال.

إن البنك يعتبر ما تم إعداده وتحضيره خلال تلك الفترة سيشكل دعامة أساسية لإنطلاقة قوية للبنك في السنوات القادمة من خلال الإستفادة من خبرات الموظفين و تطبيق الأنظمة الحديثة و التوسع في شبكة الفروع بإذن الله تعالى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمجد محمد البوسعيدي
رئيس مجلس الإدارة